ماجد كيالي*

نحو بناء ثقافة سياسيّة جديدة في الساحة الفلسطينيّة

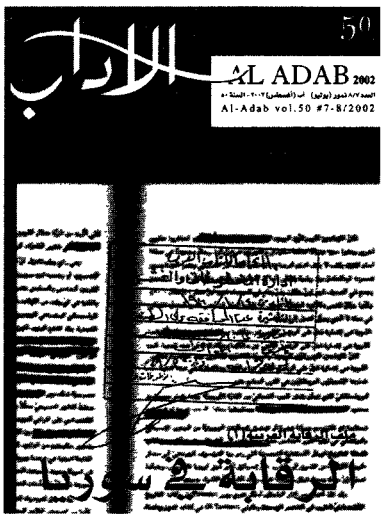

ثمة أهميّة كبيرة للنقاش الذي بادرتْ إليه الآداب نظرًا لجرأته على اقتحام المحرَّمات السياسيّة السائدة، وتناولِه مستقبلَ الفلسطينيِّين في حاضرٍ محاصَرٍ بمخطَّطات الأپارتايد والترانسفير والخطط العسكريّة «المتدحرجة» التي تحوكها إسرائيلُ والدوائرُ الأميركيّة ضدَّهم. وإذ تفعل الآداب ذلك فإنّها تستعيد شعارًا طموحًا ونبيلاً، وهو «الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة في فلسطين التاريخيّة،» في زمنٍ تكاد تنكسر فيه الآمالُ وتنغلق دوائرُ الحوار. وتَكْمن أهميّةُ هذا النقاش في أنّه يدعو إلى الاشتغال في حقل التفكير السياسيّ بمعناه المستقبليّ، بما هو تفحُّصٌ للبدهيّات وتفكيكٌ للإشكاليّات وانتقالٌ من حديث الشعارات إلى صوغ الإستراتيجيّات.

والحقيقة المؤسفة أنّ الفلسطينيين لم يشتغلوا بالقَدْر المناسب على تطوير فكرهم السياسيّ، برغم حيويّةِ قضيّتهم وكثرةِ فصائلهم وقياداتهم ومنشوراتهم. بل إنّ الساحة الفلسطينيّة، مثلَ الساحة العربيّة، تتعامل بالخطابات التحريضيّة والعاطفيّة، على طريقة الوصفات الطبيّة والمواعظ الأخلاقيّة والفتاوى الإيديولوجيّة، أكثرَ بكثيرٍ من تعاملها مع موازين القوى والتفاعلات والمتغيِّرات السياسيّة، الدوليّة والإقليميّة. وهذا ما يفسِّر ضعفَ الحراك السياسيّ في هذه الساحة، وجمودَ أُطرها وأفكارها ووسائل عملها عند النقطة التي انطلقتْ منها في الستينيّات، برغم كلِّ ما مرَّت به من منعطفات وتطوُّرات وإنجازات وانكسارات!

ومن دون الإجحاف بحقّ المثقفين الذين أَسْهموا في نقد الفكر السياسيّ الفلسطينيّ وإغنائه، فثمّة ملاحظةٌ تتعلّق بإحجام معظم المثقفين عن المساهمة في تطوير هذا الفكر، لصالح اشتغال بعضهم في الحقل الدعاويّ السياسيّ أو الأدبيّ، واكتفاءِ البعض الآخر بنقد الأحوال الداخليّة بنزعة تطهّريّة ومن دون إنتاج أفكار سياسيّة جديدة ـ أيْ أنّهم، في الحالين، لم يكونوا ذوات ثقافيّةً فاعلة.

ويُمْكن تفسيرُ ذلك بعدة أسباب منها: أولاً، غيابُ مثل هذا الحقل المعرفيّ الهامّ. ثانيًا، ضعفُ تقاليد الحوار والتفكير النقديّ. ثالثًا، سيادةُ التفكير الذي لا يشجِّع على الاجتهاد بل يميل إلى التصنيفات المسبَّقة والثنائيّات المُطْلقة مثل: «وطنيّ/ خائن» و«مناضل/مفرِّط.» رابعًا، الحذرُ من مغبّة تقديم أفكار غير

* ـ كاتب فلسطينيّ مقيم في دمشق.

تقليديّة بسبب عدم «نضج» المجتمع الفلسطينيّ، وذلك لكونه ـ كما يُقال ـ لا يَمْلك «تَرَفَ» مناقشة المستقبل في حاضر بائس محيط به، ولأنّ مثل هذه الأفكار قد تبدو تفريطًا بالحقّ والوطن. خامسًا، غيابُ التواصل بين الشعب والطبقة السياسيّة (سلطةً ومعارضةً)، وهو ما يَحُول دون تنميةِ ثقافةٍ سياسيّةٍ مجتمعيّة.

جدل الخيارات وانسداد أفق العمليّة السياسيّة

كان ثمة ضرورةٌ لهذه المقدّمة كي أبيّن أهميّةَ المداخلات التي قدّمتْها الآداب في عددها السابق، في معرض دعوتها إلى إعادة الاعتبار إلى شعار «الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة.» وقد ركّزت المداخلاتُ على ثلاث أطروحات: «دولتين لشعبين،» و«دولة ثنائيّة القوميّة،» و«دولة ديمقراطيّة علمانيّة،» باستثناء مداخلة باروت التي طَرَحَتْ تصوُّرًا مختلفًا يتمثّل في دولة فيدراليّة في فلسطين التاريخيّة ـ وهو تصوُّرٌ قريبٌ من طرح المرحوم خالد الحسن (القياديّ البارز في «فتح») والقائم على تبنّي نموذج الاتحاد السويسريّ.[1] ومعنى ذلك أيضًا أنّ التصوُّرات المذكورة، ماعدا مداخلة باروت، تركّزتْ على المشهد الفلسطينيّ أو الفلسطينيّ ـ الإسرائيليّ، ومن ثمّ غاب عنها سيناريو يتأسّس على مستقبل فلسطينيّ ـ عربيّ، أوْ فلسطينيّ ـ إسرائيليّ ـ عربيّ؛ وهو سيناريو غيرُ مستبعد، سواء بسبب البعد العربيّ للقضيّة الفلسطينيّة أو بسبب المشاريع «الشرق أوسطيّة» ومسارات العولمة.

من ناحية أخرى احتلّ حقُّ العودة للاجئين مكانةً متميّزةً في مختلف السيناريوهات المطروحة. ولكنّ مداخلة أبو ستّة تميّزتْ بجعلها تطبيقَ هذا الحقّ بمثابة مرجعيّةٍ أساسيّةٍ للمستقبل. والسؤال الذي يَطْرح نفسَه هنا، وعلى ضوء المعطيات غير المواتية في هذه المرحلة، هو: ما هي المعادلة التي لا تَجْعل من حقّ العودة حالةً اعتراضيّةً على الحقّ في إقامة **الدولة** الفلسطينيّة، على افتراض تشكُّل الظروف التي تَسْمح بذلك؟ إذ ما من شكٍّ في أنّ جهود أبو ستّة تثير كلَّ الإعجاب والتقدير، ولكنّها مع علميّتها ومنطقيّتها بحاجة إلى تفاعلات سياسيّة تحوِّلها من قوةٍ في المنطق والحقّ إلى قوة بالفعل. وواقعُ الحال أنه برغم عدالة العودة وشرعيّتها، إلا أنّها مازالت مستحيلةً. وليس المقصودُ التنازلَ عن هذا الحقّ، وإنّما إيجاد المعادلات التي تؤدّي إليه عبر توسيع مضامينه وتحميله مفاهيمَ جديدةً تتناسب مع التطوّرات السياسيّة والمجتمعيّة والثقافيّة لدى الطرفيْن (الإسرائيليّ والفلسطينيّ)، وذلك بتبنّي «الدولة الثنائيّة» أو «الديمقراطيّة العلمانيّة،» ما دام من المتعذّر تطبيقُه وفق موازين القوى الراهن.

ولعلّ تجربة الخمسين سنة الماضية بيّنتْ أنّ الشعب الفلسطينيّ هو الذي يَخْسر من أرضه ومن مستقبله، وأنّه لا يوجد ما يفيد بإمكان تغيُّرِ هذا الواقع في المدى المنظور. لذلك فإنّ الطرف الفلسطينيّ معنيٌّ أكثرَ من غيره ببلورة التصوُّرات التي يُمْكن أن تُوقِفَ هذا التدهورَ في أوضاعه لصالح مسارٍ آخر قد يَفْتح الأفقَ المسدودَ أمامه.

في هذا الإطار قد يبدو أنّ الطرح المتعلّق بالدولة الديمقراطيّة العلمانيّة، كما أكّدتْ مداخلاتُ باروت ودرّاج والكرمي والشريف ومخّول، هو الطرحُ الأكثرُ عدالةً وثباتًا وتمثُّلاً لمختلف جوانب الصراع الفلسطينيّ ـ الإسرائيليّ. كما أنّه الطرحُ الأكثرُ حضاريّةً وإنسانيّةً، خصوصًا أنّه يتضمّن تحرُّرَ اليهود من الفكرة الصهيونيّة، بطابعها العنصريّ والغيبيّ والعدوانيّ. ولكنّه يبدو الأكثرَ طوباويّةً، على ما أكّد المؤيِّدون لهذا الحلّ، ولاسيّما في هذه الظروف المأساويّة التي يتحارب فيها الطرفان بهدي من النوازع القوميّة والوجوديّة.

أما الحلّ المتعلّق بالدولة الثنائيّة القوميّة، كما يؤكّد الشريف وباروت (وعزمي بشارة وأسعد غانم وكمال الخالدي ونديم روحانا أيضًا)،[2] فيُمْكن اعتبارُه بمثابة المرحلة الوسيطة بين الدولة الفلسطينيّة والدولة الديمقراطيّة العلمانيّة، لكونه يَجْمع إيجابيّاتِ هذيْن الحلّيْن ويجاوب على طموحات الطرفيْن القوميّة. ولكنّ هذا الطرح يحتاج إلى المزيد من الاشتغال عليه، بترويجه كثقافة سياسيّة بمختلف أبعاده، وصولاً إلى إعتباره مرحلةً على طريق الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة.

---

١ ـ خالد الحسن، «التعامل مع الصراع الفلسطينيّ ـ الإسرائيليّ،» **الحياة** ١٩٩٣/١/١٥.

٢ ـ نديم روحانا، «خيار الدولة الثنائيّة القوميّة،» موقع «عرب ٤٨» على الانترنت، ٢٠٠٢/٧/١٨؛ أسعد غانم، «دولة فلسطينيّة ـ إسرائيليّة ثنائيّة القوميّة...،» **مجلة الدراسات الفلسطينيّة**، العدد ٤١، شتاء ٢٠٠٠؛ كمال الخالدي، «الدولة ثنائيّة القوميّة في فلسطين،» **مجلة الدراسات الفلسطينيّة**، العدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩؛ وراجعْ مقالات عزمي بشارة في المجلة نفسها وفي أعداد متفرّقة.

ومع ذلك فإنّ فكرة «دولتيْن لشعبيْن،» برغم الإجحافات الكامنة فيها، تبدو الطرحَ الأقربَ منالاً في هذه المرحلة، وذلك لاستجابتها لمتطلّباتِ وتوازناتِ هذه المرحلة من الصراع مع إسرائيل، على الرُّغم من الممانعة الإسرائيليّة الظاهرة، ولاسيَّما أنّ هذا الحلّ بات يَكْتسب شرعيّةً دوليّةً وعربيّةً بل وإسرائيليّةً أيضًا. وبالطبع فإنّ هذا الحلّ ليس نهايةَ المطاف بالنسبة إلى مختلف جوانب الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، غير أنّ قيام دولة فلسطينيّة ستبدو ثمرةً للنضال الفلسطينيّ والعربيّ، وتأكيدًا على فشل إسرائيل في إلغاء الشعب الفلسطينيّ. وبمعنى آخر، فإنّ خيار الدولتيْن قد يَخْلق توازنًا نسبيّاً بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، وربما كان هو الجسرَ الذي لا بدّ من عبوره نحو الخيارات الأخرى الأكثر تطورًا من مثل: دولة ثنائيّة القوميّة، أو دولة كونفدراليّة مع بعض دول الجوار العربيّ، أو دولة ديمقراطيّة علمانيّة لكلّ مواطنيها.

أما الحديث عن أنّ هذه الدولة ليست هي الدولةَ الحلمَ، فهذه هي الحقيقة التي يجب إدراكُها للانتقال من الدولة المتخيَّلة إلى الدولة الواقعيّة، الناتجةِ عن موازين القوى والأوضاع العربيّة والدوليّة الراهنة ومستوى التطور الثقافيّ والسياسيّ لدى الشعب الفلسطينيّ.

ويمكن أن نستنتج هنا، وبصراحة، بأنّه لا توجد أطروحةٌ بين الأطروحات المتداولة (دولة ديمقراطيّة أو كونفدراليّة أو دولة ثنائيّة أو دولتيْن لشعبين) لا تتضمّن حلاً مجحِفًا بحقّ الشعب الفلسطينيّ، ولاسيما أنّها كلّها تَنْطلق من واقع وجود إسرائيل ووجود جماعة قوميّة إسرائيليّة. لذا تبدو المفاضلةُ بين هذه الأطروحات نسبيّةً وصعبةً، على نحو ما فعل جوزيف مَسْعد بتبنّيه دولةً ثنائيّةً، أو غادة الكرمي بحماسها للدولة الديمقراطيّة، أو كما ذهب أمير مخّول باعتباره أنّ حلّ الدولة الديمقراطيّة حلٌّ غيرُ عادل، وباشتراطه أن يكون حلُّ الدولتيْن غيرَ مقيَّدٍ بفكرة إنهاء الصراع. ذلك أنّ العدلَ المُطْلق غيرُ موجود في الواقع، وبخاصةٍ أنّنا نتعامل مع قضيّة هي غايةٌ في التعقيد والصعوبة. كما أنّ المسألة لا تتعلّق بقرار يُنْهي الصراعَ ـ فالمسائل التاريخيّة لا تكون على هذا النحو. كما أنّ الصراعُ يُمْكن أن يأخذ أشكالاً متغيّرة، ليست بالضرورة عنفيّةً أو استئصاليّةً.

وما يجب التأكيدُ عليه، أيضًا، أنّه من الصعب استحضارُ نموذجٍ بعينه لحلّ القضيّة الفلسطينيّة، على غرار الحلّ في جنوب أفريقيا (كما تَطْرح الكرمي وبشارة) أو على غرار الاتحاد السويسريّ (كما يَطْرح الحسن)، بالرغم من أنّه من الممكن ومن المفيد الاسترشادُ بهذه التجارب.

بناءً على ذلك، فإنّ من المبكّر وضعَ هذه الأطروحات في تضادٍّ واحدتها مع الأخرى، لاسيّما مع وجود إجماع بين المشاركين في النقاش على أنّ مجملَ هذه الأطروحات غيرُ قابلة للتطبيق و«طوباويّات.» ولكنّ ماهر الشريف كان أكثرَهم حسمًا بتأكيده أنّه من دون انقلابٍ في وعي الإسرائيليّين ومن دون تغيُّر ملموس لصالح العرب في موازين القوى، فإنّ الباب سيبقى مسدودًا أمام **كلّ الحلول** ـ طوباويّةً كانت أو أقلّ طوباويّةً.

مسارات تطوّر الفكر السياسيّ الفلسطينيّ

في هذا الإطار يُمْكننا استعراضُ مراحل تطوّر التفكير السياسيّ الفلسطينيّ لتعيين المحطّات والظروف التي برزتْ فيها الأطروحاتُ المذكورة. ولعلّ المحطّة **الأولى** تمثّلتْ في ظهور حركة «فتح» التي طَرَحَتْ فكرةَ الكيانيّة الفلسطينيّة، مدعَّمةً بمبادرة الكفاح المسلّح (١٩٦٥). وفي هذه المرحلة تمّ التركيزُ على لملمة شتات الشعب الفلسطينيّ بهدف فرض وجوده على الخارطة، أكثرَ من الاهتمام بتقديم الطروحات حول المستقبل. وكان شعارُ «التحرير» هو الشعار الطبيعيّ الملهم، آنذاك، الذي جَمَعَ شتاتَ اللاجئين وعَبَّر عن ردّهم على النكبة؛ حتى إنّ شعار «العودة» تماهى فيه، تعبيرًا عن تشبُّث اللاجئين بالماضي الذي فقدوه أكثرَ من كونه تعبيرًا عن مستقبل ممكن يحاولون بناءَه.

أما الحديث في ذلك الحين عن تبنّي «فتح» أو غيرها لشعار «الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة» (بحسب بعض المداخلات في الملفّ)، فينبغي التوضيحُ بأنّه لم يكن دليلاً على تطوّر حقيقيّ في التفكير السياسيّ الفلسطينيّ. ذلك أنّه لم يَجْرِ الاشتغالُ على شرح مضامين هذا الشعار وأبعاده كي يتكرّس في الثقافة الشعبيّة، ولم تتمّ عمليّةُ تمثُّلٍ لهذا الشعار باعتباره هدفًا استراتيجيّاً، وهو ما كان يتطلّب إدخالَ تغييراتٍ جذريّةٍ على بنية الحركة الفلسطينيّة وخطاباتِها وشكلِ علاقاتها بالإسرائيليّين كما على وسائل الكفاح المتّبعة. والمعنى أنّه إذا كان الهدف هو التعايش مع اليهود الإسرائيليّين في دولة موحّدة، وعلى أسس ديمقراطيّة وعلمانيّة، فإنّ من اللازم مدَّ الجسور مع المجتمع الإسرائيليّ وقواه المتعاطفة مع الحقوق الفلسطينيّة، وتركيزَ المقاومة ضد أهداف إسرائيليّة من طبيعة اقتصاديّة وعسكريّة. إذ ليس من المعقول الحديثُ عن مستقبل مشترك في وقت يخوض فيه كلُّ طرف حربًا وجوديّةً ضد الطرف الآخر (ولهذه النقطة أهميّة راهنة أيضًا).

المحطة **الثانية** في تطور الفكر السياسيّ الفلسطينيّ تمثّلتْ في طرح شعار الدولة الفلسطينيّة في الضفّة والقطاع، على خلفيّة حرب تشرين (١٩٧٣). ولكنّ حال هذا الشعار لم تكن أحسنَ من سابقه (الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة)، إذ سُوِّق هذا الشعارُ بصورة فجائيّةٍ وفوقيّةٍ وقسريّةٍ ومن دون تمهيد ثقافيّ مسبّق. ولم يكن تبنّيه نتيجةً لتطوّر في الثقافة السياسيّة الفلسطينيّة بقدْرِ ما كان تعبيرًا

عن استعداد القيادة للمساومة، ومن ثمّ للتماثل مع الشرعيّة العربيّة والدوليّة. والدليل على ذلك هو أنّ حركة «فتح» لم تأخذ به رسميّاً إلاّ بعد ما يقارب ١٥ عامًا. والدليل أيضًا هو حديثُها بدايةً عن إقامة «سلطة» على أيّة أرض يجري تحريرُها، مرورًا باعتبار ذلك الشعار مجرّدَ برنامج مرحليّ (تكتيكيّ) من دون ارتباط برؤية فلسطينيّة لطبيعة الحلّ النهائيّ، وصولاً إلى طرح فكرة دولتيْن لشعبيْن بالارتباط مع حلّ قضيّة اللاجئين على أساس القرار ١٩٤.

فقط مع الانتفاضة الأولى (١٩٨٧ ـ ١٩٩٣) اكتسب طرحُ الدولة الفلسطينيّة زخمَه وإمكانيّتَه الواقعيّة. فالانتفاضة، أصلاً، كانت حالةَ فعلٍ مجتمعيّةً في الضفة والقطاع، وثمة اعترافٌ دوليٌّ بحقّ الفلسطينيّين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم، وثمة خلافٌ إسرائيليٌّ حول طبيعة العلاقة مع الأراضي المحتلة. وهكذا تضافر الشرطُ الذاتيُّ المتمثّل في الانتفاضة، مع الشرط الموضوعيّ المتمثّل في العامل الدوليّ والإقليميّ، لوضع مسألة إقامة الدولة الفلسطينيّة على رأس الأَجَنْدَة الفلسطينيّة.

النقلة النوعيّة **الثالثة** في مسار الفكر السياسيّ حدثتْ في مناخات انتفاضة ١٩٨٧ ـ ١٩٩٣، والتي جاءت في ظروف اختمار التجربة الكفاحيّة وانتقال ثقل العمل الفلسطينيّ من الخارج إلى الداخل، إلى ساحة الصراع المباشر مع العدو، الأمر الذي جعل للفلسطينيّين في الأراضي المحتلة رأيًا في تقرير مصيرهم بناءً على رؤيتهم لأوضاعهم، وبعيدًا إلى حدٍّ ما عن وصاية القيادات الرسميّة في الخارج. وقد أحدثتْ هذه النقلةُ تحوُّلاً نوعيّاً في السياسة الفلسطينيّة، في خطاباتها وأشكال كفاحها وعلاقاتها مع الفلسطينيّين في مناطق ١٩٤٨ ومع المجتمع الإسرائيليّ. وكان من نتائج هذا التحول ظهورُ أطروحات سياسيّة مستقلّة وغير تقليديّة، تَمَثَّل أهمُّها في إطلاق شعار «دولة ثنائيّة القوميّة في فلسطين/إسرائيل.»

وبغضّ النظر عن الخلفيّة التاريخيّة لنشوء فكرة «الدولة الثنائيّة القوميّة» فقد كان سري نسيبه أوّلَ مبادر إلى طرحها مجددًا في المجال السياسيّ (في أواخر الثمانينيّات). وقد نَضَجتْ هذه الفكرة بفضل الأطروحات الأكاديميّة الغنيّة التي قدَّمها كلٌّ من أسعد غانم ونديم روحانا وكمال الخالدي وسعيد زيداني. ولكنّها لم تأخذْ شرعيَّتَها وزخمَها في النقاش الفلسطينيّ إلا بتبنّي عزمي بشارة وإدوارد سعيد لها، بحكم مكانتهما السياسيّة والفكريّة المتميِّزة في الساحتيْن الفلسطينيّة والعربيّة وعلى الصعيديْن الإسرائيليّ والدوليّ، وتعاملِهما مع وسائل الإعلام. واللافتُ للانتباه أنّ معظم المشتغلين على هذه الفكرة هم إمّا من مثقفي الداخل (١٩٤٨ و١٩٦٧)، الذين يَعْكسون همومَ مجتمعهم وقلقَهم على هويّته ومصيره متأثّرين بتجربة التعايش السلميّ والصراعيّ مع الإسرائيليّين؛ وإمّا من المثقفين الذين يعيشون في الغرب متأثّرين بالعقليّة الليبراليّة، ولاسيّما أنّهم أكثر اطّلاعًا على مدى قوة الغرب واحتضانه لإسرائيل.

ولا شكّ في أنّنا نَشْهد هذه الأيامَ، وعلى خلفيّةِ تعثُّر عمليّة التسوية، وبرغم احتدام الصراع بين الإسرائيليّين والفلسطينيّين، مرحلةً جديدةً في مسارات تطور التفكير السياسيّ الفلسطينيّ، وهي المتمثّلة في إعادة الاعتبار إلى فكرة «الدولة الديمقراطيّة العلمانيّة» بالتوازي مع طرح فكرة «دولة ثنائيّة القوميّة،» على أساس أنّ التجربة أَثْبتتْ ضعفَ قدرة الفلسطينيين على التخلّص من الاحتلال وعدمَ رغبة إسرائيل في الانسحاب، وانطلاقًا من أنّ الواقع الديمغرافيّ المتداخل وشبكةَ الاعتماديّة والمصالح المتبادلة تحتِّم على الطرفيْن إيجادَ صيغةٍ من التعايش المشترك بدلاً من الانفصال. وترى هاتان المقاربتان أنّ الحلّ التوحيدي (الديمقراطيّ العلمانيّ أو الثنائيّ القوميّة) يُمْكن أن يشكّل مدخلاً لتذويب مختلف عناصر الصراع الفلسطينيّ ـ الإسرائيليّ، وبخاصةٍ قضايا اللاجئين والقدس والاستيطان والحدود والموارد المشتركة. كما تريان أنّه يلبّي مصالحَ الطرفيْن وتطلّعاتِهما القوميّة.

ولكنّ المشكلة الأساسيّة لهذيْن الطرحيْن أنّهما ما زالا حكرًا على مجموعات من المثقفين من الطرفين؛ فهما لم يأخذا طريقَهما إلى الخطاب السياسيّ الفلسطينيّ الرسميّ ولا الإسرائيليّ. وحتى الآن لا يوجد فصيلٌ واحدٌ يعلن عن تبنّيه لهما. كما أنّ الثقافة السياسيّة التي تقف في خلفيّة هذين التصوريْن لا تحظى بشعبيّة في الشارع الفلسطينيّ، خصوصًا وأنّ الأحوال الراهنة لا تشجّع أبدًا على ذلك.

إشكاليّات التفكير السياسيّ الفلسطينيّ

وللإنصاف، فإنّ مشكلة الساحة الفلسطينيّة لا تَكْمن في صحةِ أو خطإ الشعارات والتصوّرات السياسيّة السائدة، ولا في النزعة الإراديّة التي تعبِّر عن الأمنيات البعيدة عن معطيات الواقع. وإنّما تَكْمن أساسًا في إمكانيّات تلك الساحة المحدودة، وفي تعقيدات قضيّتها، وفي طبيعة العدوّ الذي تواجهه.

من الواضح الآن أنّ حل الدولة الفلسطينيّة سيكون على حساب اللاجئين، وأنّه يُبقي فلسطينيّ ٤٨ خارج المعادلة. أمّا التمسُّك بحقّ العودة للاجئين فهو، في المعطيات الراهنة، يعني إبقاءَ فلسطينيّي الأراضي المحتلّة، الذين يَصْنعون الانتفاضة ويقدِّمون التضحيات الباهظة، تحت أسر الاحتلال. والمشكلة أنّ بقاء الأوضاع على ما هي عليه يزيد من بؤس الفلسطينيين، في كافة أماكن وجودهم، ويقوِّض منجزاتِهم الوطنيّة، ويشكّل نصرًا خالصًا للإرادة الإسرائيليّة. وتلك هي الإشكاليّة **الأولى**.

الإشكاليّة **الثانية** تتعلّق بجدل العلاقة بين القطريّ والقوميّ، وهي تَنْبع من اتجاهين: أولُهما أنّ المشروع الصهيونيّ ليس مجرّد مشروع استيطانيّ لليهود في فلسطين، وإنّما هو مشروع سياسيّ وظيفيّ يَخْدم المصالحَ الغربيّةَ في المنطقة العربيّة. وثانيهما يتعلق بانتماء الفلسطينيّين إلى أمة عربيّة كبيرة وعريقة، بغضّ النظر عن مستوى تطور الوعي القوميّ ومدى تمثّل ذلك في الحياة السياسيّة أو في المجتمعات العربيّة. وتأسيسًا على ذلك يَصْعب إنتاجُ تصوّراتٍ خاصّةٍ بالفلسطينيين معزولةٍ عن التطوّر السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ في المنطقة العربيّة. ذلك أنّ مستقبل الفلسطينيين، بما فيه مستقبلُ علاقتهم مع إسرائيل، يرتبط بشكل أو بآخر بالتطورات في المنطقة العربيّة، خصوصًا أنّنا على عتبة تغيُّرات تستدعي قيامَ تكتُّلات سياسيّة واقتصاديّة كبرى سواء على أسس قوميّة ـ ثقافيّة أو على أسس ليبراليّة ومصلحيّة، وذلك بغضّ النظر عن الشبهات والتوظيفات السياسيّة المتعلقة مثلاً بالمشروع الشرق أوسطيّ.

الإشكاليّة **الثالثة** تتعلّق برؤية إسرائيل إلى ذاتها كدولة يهوديّة، وإلى طبيعة دورها السياسيّ في المنطقة. إذ إنّ إسرائيل غيرُ ناضجة لعمليّة التسويّة، وهي العائقُ الأساس لها، برغم كلّ الإجحافات المتضمّنة فيها. وهذا ما بيّنتْه تجربةُ انهيار عدة حكومات إسرائيليّة، واغتيالِ أحدِ أهمّ رؤساء حكومات إسرائيل أواخرَ العام ١٩٩٥ (رابين).

وتفسيرُ ذلك أن عمليّة التسوية تُسْهم في ترسيم حدود إسرائيل الجغرافيّة والبشريّة والسياسيّة، وفي تعريف هويّتها وتحويلِها من دولةٍ ذاتِ وظيفة سياسيّة إلى دولة عاديّة تَخْدم ذاتَها بذاتها، ومن دولةٍ ليهود العالم إلى دولة فيها يهود؛ وتلك هي مشكلةُ إسرائيل مع التسوية. وهذه المشكلة تَنْبع من واقع أنّ المشروع الإسرائيليّ هو مشروع سياسيّ ـ وظيفيّ ومشروع استيطانيّ ـ إحلاليّ له أبعادٌ إيديولوجيّة دينيّة وقوميّة، لذلك فهو يختلف عن المشاريع الاستعماريّة الاقتصاديّة أو المشاريع الاستيطانيّة الأخرى التي أَمْكن تفكيكُها (حالة الجزائر) أو أَمْكن إدماجُها (حالة جنوب أفريقيا).

وتبيّن التجربةُ أنّ المجتمعات الاستيطانيّة العنصريّة المصطنعة التي تَفْرض نفسَها بوسائل القوة والإكراه لا تُبْدي استعدادًا للاعتراف بالآخر، ولا بالمظالم التي ارتكبتْها بحقّه. وهي تقاوم أيّة تسوية لأنّها قد تصل إلى حدود نفيها لذاتها. وهذا ما يفسّر كلّ هذه التناقضات الإسرائيليّة. والمجتمعات والدول الوظيفيّة المصطنعة لا تتوجّه إلى التسوية من تلقاء ذاتها، مثل المجتمعات والدول العاديّة، وإنّما هي تُضطرّ إلى ذلك بعد أن تَقْتنع بعدم جدوى مشروعها، أو بسبب ارتفاع كلفته من جرّاء المقاومة التي يتعرّض لها، أو بدفع من الضغوط الخارجيّة التي تواجهه، أو بفعل تضافرِ أكثرِ من عاملٍ من هذه العوامل.

لذلك تبدو إسرائيلُ حائرةً بين طبيعتها العنصريّة ووظيفتها السياسيّة وخطابها الإيديولوجيّ من جهة، ومتطلّبات التأقلم مع استحقاقات التسوية ومساراتِ العولمة ومسايرةِ الترتيبات الإقليميّة التي تديرها الولاياتُ المتّحدة الأميركيّة من جهة ثانية. وهذه الحيرة هي التي تفسّر التناقضات والأزمات السياسيّة في إسرائيل، وكلّ التخبُّطات المتعلقة بعمليّة التسويّة.

حتى اليسار الإسرائيليّ، متمثّلاً في حزبَي العمل وميريتس، لا يذهب إلى التسوية (على الأغلب) إنصافًا للشعب الفلسطينيّ، وإنّما للتخلُّص من الخطر الديمغرافيّ الذي يمثّله الوجودُ الفلسطينيُّ على هويّة إسرائيل وطابعها اليهوديّ ونظامِها «الديمقراطيّ» وانتمائها للغرب، وبهدف التساوق مع السياسات الأميركيّة ومتطلّباتِ العولمة، وللتعويض عن المدى الجغرافيّ السياسيّ والأمنيّ للضفّة والقطاع بالمدى الاقتصاديّ للنظام الشرق أوسطيّ الذي يَحْتمل تضمينات سياسيّةً واقتصاديّةً وثقافيّةً أيضًا.

والنتيجة هي أنّ الدولة الإسرائيليّة التي لم تَحْسم تناقضاتها الداخليّة بعد أكثر من نصف قرن على قيامها ـ والمتمثّلة في التناقض بين العلمانيين والمتديّنين، واليهود الشرقيّين والغربيّين، واليساريّين واليمينيّين والمتطرفّين (في موضوع التسوية) والمعتدلين، والمهاجرين الجدد والقدامى، والمستوطنين (في الضفة والقطاع والجولان) والمقيمين في إسرائيل، وبين العرب واليهود ـ من الصعب عليها، برغم إدارتها الحدائيّة ونظامها الديمقراطيّ، أن تَحْسم خيارَ التسوية مع عدوها الخارجيّ.

الإشكاليّة **الرابعة** تتعلّق بالبعد الدوليّ. ذلك لأنّ إسرائيل قامت أصلاً نتيجةً لتضافر جهود دوليّة، وتمتّعتْ بالاستقرار وبالتطور الاقتصاديّ والعلميّ والتكنولوجيّ والعسكريّ بفضل دعم الدول الغربيّة الكبرى لها وتغطيتها لسياساتها وضمانها لأمنها ولوجودها. وتستمدّ إسرائيلُ قوتَها أيضًا من اعتبارها لذاتها امتدادًا للغرب في المنطقة وضمانًا لمصالحه، وبسبب من إدراكٍ غربيّ مفادُه أنّ قيام إسرائيل هو بمثابة تعويض لليهود عن الاضطهاد الذي تعرّضوا له في أوروبا(!) ولذلك فإنّ أيّ تصور لمستقبل الصراع مع إسرائيل ينبغي أن يَأْخذ في حساباته هذا الواقعَ غيرَ المواتي الذي يَجْعل من إسرائيل حقيقةً واقعةً وشرعيّةً من غير المسموح المسُّ بها أو تهديدُ وجودها، لأنّ هذا الوضع سيجعل المواجهةَ لا مع إسرائيل وحدها وإنّما أيضًا مع الغرب الذي أَوْجدها وساهم في إمدادها بكل أسباب البقاء والتطور. وهذا ما يفسّر التفافَ الغرب الرسميّ والشعبيّ (إلى حدٍّ ما) حول ضمان وجود إسرائيل وتفوُّقها في حدود العام

١٩٤٨، والاستعداد للتعامل مع القضيّة الفلسطينيّة بجوانبها السياسيّة والإنسانيّة في حدود العام ١٩٦٧.

نحو معادلات سياسيّة جديدة

بناءً على ما تقدَّم، فإنّ تفحُّصَ هذه الإشكاليّات يَفْترض إيجادَ معادلات سياسيّة، جديدةٍ ومبتكرةٍ، لشقّ مختلف الطرق نحو الهدف المتمثّل في تقويض المشروع الصهيونيّ، بتعبيراته الإيديولوجيّة العنصريّة وبمظاهره العدوانيّة، وصولاً إلى إيجاد حلّ للمسألتيْن الفلسطينيّة والإسرائيليّة اللتيْن أوجدهما المشروعُ الصهيونيُّ في المنطقة. وربّما يكون ذلك، بدايةً، بتمكين الشعب الفلسطينيّ من إقامة دولته، مرورًا بنشوء دولة ثنائيّة القوميّة، وصولاً إلى قيام دولة ديمقراطيّة علمانيّة تتجاوب مع التطوُّرات السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة الحاصلة في المنطقة العربيّة.

كما أنّ تفحُّص تلك الإشكاليّات يفيد في استيعاب تحوّل المفهوم «الشعبويّ» السائد لعمليّة «التحرير.» فطوال نصف قرن سادت فكرةٌ متخيّلةٌ عن عمليّة تحريرٍ قوامُها: العودةُ إلى لحظة العام ١٩٤٨، وهزيمةُ المشروع الصهيونيّ بالوسائل العسكريّة. ومن غير المعقول أن يبقى هذا المفهومُ جامدًا برغم كل المتغيِّرات والتحوُّلات.

والمقصود بالتحويل إدخالُ مضامين جديدة لفكرة «التحرير» قوامُها: تحريرُ العرب واليهود في آن معًا من الصهيونيّة، وابتكارُ حلّ حضاريّ وإنسانيّ لكلّ مظاهر الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، على أسس ديمقراطيّة وليبراليّة، وربما قوميّةٍ أيضًا. وينبني على ذلك إدخالُ تغييرات ملائمة على ثقافة الصراع ذاتها: من ثقافة تتأسس على الإفناء المتبادل، إلى ثقافةِ تعايشٍ مشترك. وبالطبع فإنّ هذا التغيير الثقافيّ/السياسيّ يتطلّب إجراءَ تغييراتٍ بنيويّةٍ على الحركة الفلسطينيّة، على حدِّ ما ذهب فيصل درّاج. كما يتطلب تغييرَ أشكال الصراع بإحلال أشكال صراع شعبيّة/مدنيّة، قانونيّة وسياسيّة، مع ترشيد أعمال المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي بكافّة مظاهره في أراضي الضفّة والقطاع، وإيجاد أشكال عمل تُخاطِبُ المجتمعَ الإسرائيليَّ وتَعْزل القوى اليمينيّةَ المتطرّفةَ فيه.

والواقع أنّ ما يَدْفع إلى إعطاء فكرة «التحرير» مضامينَ جديدةً ليس فقط موازينَ القوى غيرَ المواتية بالنسبة إلى الفلسطينيّين، ولا تمتُّعَ إسرائيل بحماية دوليّة، وإنّما حصول تغييرات كبيرة في إطار المجتمع الإسرائيليّ ذاته. فهذه الدولة (بغضّ النظر عن ضعف شرعيّتها والمظالم التي ارتكبتْها) لم تَعُدْ، بعد خمسين عامًا، مجردَ دولة مهاجرينَ/مستوطِنين، وإنّما باتت تضمّ مجتمعًا بلغ حدّاً عاليًا من النضج السياسيّ والاقتصاديّ والثقافيّ.

ولعلّ الانتقال من استراتيجيّة الصراع المباشر مع إسرائيل على وجودها، إلى استراتيجيّة استيعاب هذا الوجود لإدخال تحوُّلات فيه، قد يشكّل أحدَ رهانات عمليّة التسوية التي تَحْمل في داخلها ـ مثلها مثل أيّ ظاهرة ـ نقيضَها. فمن شأن هذا التحوّل أن يُسْهم في تقويض الإجماع في المجتمع الإسرائيليّ الناجم عن الإحساس بانعدام الأمن بسبب الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، ومن ثمّ قد يؤدّي إلى ازدياد الخلافات والتناقضات الداخليّة، وهو ما نَشْهد بعضًا من ملامحه اليومَ.

ولا شكّ في أنّ التفكير السياسيّ العربيّ، بناءً على ما تقدّم، معنيٌّ أيضًا بتطوير نظريّته في الصراع. فهذه النظريّة كانت تقتصر على الجانب العسكريّ، الذي استَنْزَفَ القدراتِ والإمكانياتِ العربيّةَ أساسًا، وأفاد إسرائيلَ. ويكون تطويرُ ذلك بالتأكيد على استراتيجيّات البناء والتطوير السياسيّ والاقتصاديّ والتكنولوجيّ والثقافيّ. وفي هذه الاستراتيجيّات يَكْمن أساسًا نجاحُ استراتيجيّة الاستيعاب والتذويب للمسألتيْن الفلسطينيّة والإسرائيليّة، وفسح المجال لليهود للتحرر من أسر الصهيونيّة وادعاءاتها.

أخيرًا، آن الأوانُ للفكر السياسيّ الفلسطينيّ (والعربيّ) أن يراجعَ مناهجَه وأولويّاتِه وأدواتِه. وقد يكون ذلك بالانتقال من حقل التفكير بالمُطْلقات إلى التفكير بصنع الوقائع، والانطلاق من أنّ عمليّة التغيير ليست مجردَ عمليّة انقلابيّة تتمّ دفعةً واحدةً أو بالضربة القاضية وإنما هي عمليّة تراكميّة تدريجيّة مركّبة في عالم تتحكّم فيه النسبيّاتُ وموازينُ القوى.

والواقع أنّ الساحة الفلسطينيّة التي تشتغل في واقع معقّد ومركّب تحتاج بدورها إلى عقليّات من الطراز نفسه، تتعامل مع هذا الواقع وتضع الأجوبةَ المناسبةَ له بعيدًا عن التبسيط. وفي هذا المجال يَبْرز دورُ القياديّين السياسيّين والمثقفين في تربية شعبهم بالثقافة السياسيّة المناسبة والمُنْتجة، لقيادته إلى هدفه بأصوبِ وأقربِ طريق ممكن، وبأقلّ تكلفةٍ ممكنة. أما تنمية النزعات «الشعبويّة» ومخاطبةُ الغرائز والعواطف، فهذا ليس عملاً قياديّاً وهو لا يمتّ بصلة، أصلاً، لا إلى السياسة ولا إلى الثقافة.

المهمّ أنّ ثمةَ ملامحَ عديدةً تشير إلى حصول تطوُّرات مهمّة في نمط التفكير السياسيّ. ولكنّ هذه المحاولات مازالت تحتاج إلى مزيد من الإنضاج ومزيدٍ من التحرر من القيود والانحيازات المسبّقة. كما أنها تحتاج إلى مزيد من التفاعلات في البيئتيْن الرسميّة والشعبيّة.

دمشق